«الثورة» تنفرد بنشرها

كلمة الجمهورية اليمنية أمام مؤتمر المراجعة السابع لمعاهدة حظر الانتشار النووي

دعوة إلى عالم خال من أسلحة الدمار الشامل

□ .. تتواصل خلال الأسبوعين القادمين أعمال مؤتمر المراجعة السابع لمعاهدة حظر الانتشار النووي في مقر الجمعية العامة للأمم المتحدة في مدينة نيويورك في ظروف دولية شديدة التعقيد والحساسية، فمنذ مؤتمر المراجعة السادس في العام ٢٠٠٠م واجهت معاهدة حظر الانتشار النووي، هي ومنظومة حظر الانتشار برمتها عدداً من التحديات الجديدة التي أضيفت إلى التحديات السابقة وأهم هذه التحديات الجديدة هي المسألة الكورية والقلق الدولي لما يسمى بالإرهاب النووي فضلاً عن الخلافات الدائرة بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية وجملة من القضايا الفرعية الأخرى ولكن يبقى التحدي الرئيسي للمعاهدة كما هو، متمثلاً في الدول الثلاث الخارجة عن المعاهدة من بين كل دول العالم وهي إسرائيل والهند وباكستان وبالتالي فإن عالمية المعاهدة ومنظومة الحظر النووي لا تزال ناقصتين بالرغم من أن هذه المعاهدة التي عمرها ٣٥ عاماً قد حققت نجاحات كبيرة في كونها قللت من فرص الانتشار النووي بعد الحرب العالمية الثانية وهكذا فإن أمام الدول الأطراف المجتمعة في نيويورك تحديات جمة، في حين أن لهذه الدول مشارب مختلفة تعمل في اتجاهات بعضها قد لا يؤدي إلى توافق دولي هو في مصلحة البشرية جمعاء إلى درجة أن المجتمعين في نيويورك لم يتفقوا حتى الآن على جدول أعمال المؤتمر الذي بدأ في ٢٠٠٥/٥/٢م. ولهذا فإن الجمهورية اليمنية منطلقة من طبيعتها المحبة للسلام والداعية للأمن والمؤمنة بحق الشعوب في العيش الكريم والتنمية والرخاء طالبت في كلمتها الدول الأطراف بالسعي للتوافق الدولي المنشود وفي هذا الإطار طرحت اليمن عدداً من الأفكار التي يمكن أن تساعد في الوصول إلى هذا التوافق بالإضافة إلى موقف اليمن الثابت فيما يتعلق بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

ولأهمية كلمة الجمهورية اليمنية التي ألقاها الأخ الدكتور/ مصطفى يحيى بهران مستشار رئيس الجمهورية رئيس اللجنة الوطنية للطاقة الذرية عضو مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية تنفرد الثورة بنشرها كاملة.

"الكلمة"

السيد رئيس مؤتمر مراجعة معاهدة حظر الإنتشار النووي- ٢٠٠٥م

السيدات والسادة رؤساء وأعضاء وفود الدول المشاركة

السيدات والسادة الحاضرون جميعا..

يسر وفد الجمهورية اليمنية أن يتقدم لكم بالتهنئة الحارة أيها السيد الرئيس على الثقة التي منحكم إياها هذا المؤتمر الموقر، كما يسر وفد بلادي كذلك أن يتقدم بالتهنئة لكافة المنتخبين أعضاء المكتب الكرام للمؤتمر بلجانه المختلفة وفي هذا الإطار يعبر وفد بلادي عن دعمه لكم ورغبته في التعاون الكامل معكم للوصول إلى النتائج المرجوة التي تخدم الأمن والسلام الدوليين وتنمية ورخاء شعوب المعمورة.

السيد الرئيس..

يشارك وفد بلادي كل الوفود التي عبرت عن ارتياحها للنجاحات التي حققتها معاهدة حظر الإنتشار خلال ٣٥ سنة من عمرها المديد بإذن الله ونُنظر قدماً ليس فقط باتجاه استمرارية نجاحات هذه المعاهدة بل تعزيزها بما يخدم الأمن والسلام الدوليين من جهة والتنمية والرخاء والعدل من جهة أخرى، وفي هذا الإطار يرحب وفد بلادي بالتطورات الحادثة في بعض مناطق العالم الجغرافية والخاصة بإعلانها مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل بصفة عامة والأسلحة النووية بصفة خاصة.

وعلى نفس الصعيد فإن الجمهورية اليمنية تؤكد من جديد على أهمية جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل بصفة عامة والأسلحة النووية بصفة خاصة وهو الأمر الذي لن يتحقق مالم تخضع إسرائيل للقانون الدولي وتنضم إلى معاهدة حظر الانتشار النووي بالتخلي المطلق عن برنامجها النووي وإخضاعه إلى منظومة حظر الانتشار الدولية بما في ذلك توقيع إتفاقيتي الضمانات والبروتوكول الإضافي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في المنطقة الخارجة كلياً عن منظومة حظر الانتشار النووي وإن أي تعزيز وتطوير لهذه المنظومة الهامة جداً للسلام والأمن الدوليين لا بد أن يرتكز على مبدأ المساواة والعدل في القانون الدولي، وإن وفد بلادي يطالب هذا المؤتمر الهام بجميع أطرافه وخاصة النووية منها بالتأكيد على وقف نقل المعدات والمعلومات التكنولوجية المتعلقة بالأنشطة النووية إلى إسرائيل طالما أنها لم تنضم إلى المعاهدة كما نطالب أيضاً بإنشاء جهاز فرعي ينبثق عن هذا المؤتمر وذلك لتنفيذ القرارات الدولية الخاصة بشرق أوسط خالٍ من الأسلحة النووية استناداً إلى مؤتمري ١٩٩٥ و٢٠٠٠م وفي هذا الإطار يؤكد وفد بلادي على ما جاء في بيان مجموعة عدم الانحياز الذي قدمه الوفد الماليزي الموقر.

إن جعل المعاهدة معاهدة عالمية حقاً يعني أن لا يخرج عنها أحد.

السيد الرئيس..

إن الجمهورية اليمنية باعتبارها طرفاً في هذه المعاهدة تنطلق من طبيعتها المحبة للسلام والداعية للأمن والمؤمنة بحق الشعوب في العيش الكريم والتنمية والرخاء ولذلك فإن وفد بلادي يطالب هذا المؤتمر الهام بالتوافق من أجل تطوير وتعزيز منظومة حظر الانتشار وتطبيقها على جميع الدول بالعدل وبدون استثناء، وفي هذا الصدد أود أن أطرح على المؤتمر الأفكار التالية التي يمكن لها أن تساهم في التوافق المنشود:

١) أهمية إخضاع الجميع بشكل كوني لهذه المعاهدة كأساس للمستقبل لضمان السلم والسلام في العالم.

٢) أهمية التنفيذ والالتزام بكافة بنود المعاهدة بما في ذلك المادتان الرابعة والسادسة.

٣) أهمية جعل المعاهدة غير قابلة للنقض من قبل أي أطراف من أطرافها بحيث يدخلها الجميع بدون استثناء ويصبح الخروج منها غير ممكن.

٤) أهمية التقليل التدريجي ومن ثم الإزالة النهائية للدورين السياسي والعسكري للأسلحة النووية وذلك من خلال ما يلي:

أ- وقف كافة الأنشطة النووية العسكرية وقفاً كلياً لا رجعة فيه بما في ذلك وقف إجراءات أي تطوير أو تعديل في أنظمة الأسلحة النووية صغيرة كانت أو كبيرة تكتيكية أو استراتيجية.

ب- جدولة التخلص النهائي من الأسلحة النووية.

ج- وضع الضمانات التي لا تسمح باستخدام هذه الأسلحة لا عسكريا ولا سياسيا.

وفي هذا الإطار لا بد من إحداث تقدم حقيقي في تنفيذ الخطوات الثلاث عشرة التي اعتمدت في العام ٢٠٠٠م، كما ينبغي النظر في قانونية ما يسمى بـ«المشاركة النووية» في ضوء نص المادتين الثانية والثالثة للمعاهدة.

٥) منع وتجريم النقل غير المشروع للتكنولوجيا النووية في ضوء قرارات مجلس الأمن.

٦) تشجيع ودعم النقل المشروع للتكنولوجيا النووية السلمية في خدمة الإنسان على وجه البسيطة بما في ذلك مساعدة الدول قيد النمو في مختلف مناحي الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية.

٧) التأكيد على أهمية الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ليس فقط من أجل تعزيز «أمن الطاقة الوطني» للدول بل كذلك من أجل National Energy Security تخفيف حدة الخراب البيئي الذي يحدثه الوقود الأحفوري «Fossil Fuel» وخاصة فيما يتعلق بالتغيرات المناخية الناجمة بدرجة رئيس عن ازدياد تركيزات الغازات الدفيئة «Green House Gases» وهنا من المفيد الإشادة بنتائج المؤتمر الوزاري للطاقة النووية في القرن الواحد والعشرين الذي احتضنته باريس في الفترة ٢١-٢٢ مارس ٢٠٠٥م.

٨) حل النزاعات الإقليمية وبالتالي إلغاء مبررات التسلح.

٩) الاستمرار في تطوير تكنولوجيا نووية سلمية مناسبة وملائمة للمساهمة الفعالة في سعادة ورخاء الشعوب بما في ذلك الأجيال الجديدة من مفاعلات الطاقة «Generation IV» التي تقاوم الانتشار النووي والتي تتسم بمقاييس عالية من الأمن والأمان النوويين والتي لها عائد اقتصادي منافس.

١٠) حل مشكلة الوقود النووي وتكنولوجيا الحصول عليه بشكل يضمن للجميع الحق في الحصول عليه ويضمن في نفس الوقت عدم تحول التكنولوجيا لأغراض غير سلمية ويدخل في هذا الضمان مسألة معالجة الوقود المستهلك. وهنا تجدر الإشادة بجهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومديرها العام.

١١) أهمية استكمال التعديلات على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية CPPNM في أقرب فرصة ممكنة.

١٢) أهمية ضمان أمن وأمان المواد النووية من خلال تبني مقاييس حازمة في هذا الشأن بما في ذلك الإجراءات الخاصة بمنع وصول مثل هذه المواد إلى جهات غير قانونية «Non-state Actors» وهنا تجدر الإشادة بنتائج المؤتمر الدولي حول الأمان النووي الذي انعقد في لندن في مارس الماضي.

السيد الرئيس..

لقد تحدث عدد كبير من الوفود حول المخاطر التي تواجه ليس فقط المعاهدة بل منظومة حظر الانتشار بأكملها وهم محقون في ذلك، ولكنني أود أن أختتم هذه الكلمة بفكرة لا تبدو قابلة للتحقيق في الوقت الراهن ولكنها ذات جاذبية لا تقاوم:

إذا أمكن لنا أن نتصور غداً خالياً من الأسلحة النووية بشكل كلي فيمكن لنا أن نتصور كذلك أن مع ذلك الخلو من السلاح النووي سيكون لدى العالم قدر هائل من الوقود النووي الذي تحرر من قبضة السلاح، وهذا الوقود كاف لتزويد البشرية جمعاء بطاقة كهربائية ومياه محلاة لقرون قادمة.. كاف للمساهمة المباشرة في القضاء على الفقر وحل مشكلة التغيرات المناخية بما يحقق للبشرية ما هو أفضل من أهداف كيوتو.

أليس ذلك تصوراً جميلاً ولو كان رومانسياً.

فهل يمكن لهذا التصور أن يساعد هذا المؤتمر إلى توافق منشود.

مرة أخرى أيها السيد الرئيس أتقدم لكم بالتهنئة وأمل في أن ينجح مؤتمرنا هذا في الوصول إلى توافق دولي هو مصلحة البشرية جمعاء.

شكراً السيد الرئيس